PNGO
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

# مساهمة المنظمات الأهلية في قطاع غزة

## في رسم السياسات العامة

## في الفترة 2017-2021

2021

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
Palestinian NGO's Network - PNGO

# مساهمة المنظمات الأهلية في قطاع غزة في رسم السياسات العامة في الفترة 2017-2021

بالشراكة مع: المساعدات الشعبية النرويجية NPA

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة تعكس رأي الجهة المنتجة ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية
The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the NPA

2021

# المقدمة

تُعد صياغة السياسات العامة لأي نظام سياسي، عملية معقدة يتطلب المكلف بها مراعاة المتغيرات الديناميكية وتفاعلات الأطراف العديدة سواء الحكومية وغير الحكومية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط. وتُعتبر المنظمات الأهلية من جمعيات ومؤسسات ونقابات وتجمعات ومبادرات ذات دور أساسي في عملية صنع السياسة[1]، سواء من خلال تحالف مكوناتها أو صراعها مع بعضها بعضًا، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة ؛ ونظرا لقرب المنظمات الأهلية من حاجات الجمهور والترويج لها، وأن عملها أكثر فاعلية من حيث التكاليف والمرونة، أثناء سعيها للوصول لأفضل الحلول للمشاكل الناشئة، تمتلك بعض المنظمات الأهلية القدرة على وضع مخطط لحاجات المواطنين بشكل مستمر وتكون قادرة على الاستجابة الفورية للحاجات الناشئة دون المرور بإجراءات بيروقراطية مطولة؛ لذلك تعمد السلطات العامة لإشراك المنظمات الأهلية في تشكيل ورسم السياسات العامة والقوانين بناء على تلك الاحتياجات[2].

1 بونوة، نادية، 2010، دور المجتمع المدني في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص85-84

2 ملك الرشيد، دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة التجربة الكويتية، ص393 (27)

**وتناقش هذه الورقة السياسية،**

**مدى مساهمة المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة بالتأثير في رسم السياسات العامة، ورسم الخطط على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي ما بين الفترة 2017 وحتى عام 2021.**

وذلك في ظل إشارة الحكومات الفلسطينية المتتابعة السابعة عشر والثامنة عشر في أجنداتهم ووثائقهم للسياسات العامة وما انبثق عنهم من خطط قطاعية وعبر القطاعية وتحديثاتهم[3]، بأن كل ذلك كان بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وهيئات الحكم المحلي وتمثيل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في مجال التنمية[4].

وتنظر هذه الدراسة السياساتية إلى مصطلح، **سياسات العامة:** بأنه ما تفعله وما لا تفعله الحكومة، باعتبار أن حل المشكلات من خلال منهج عمل قصدي وهادف يتبعه فعل؛ هو المهمة الأساسية لصانعي السياسات، وهي مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون، وتؤثر على جميع السكان[5].

**3** يُستخدم مصطلح "قطاع" لوصف "تقسيم عمودي للتركيز الحكومي ذي العلاقة بموضوع محدد أو حاجة عامة، يتطابق عادةً مع وزارات مختصة، ودوائر أو وكالات حكومية، ذات مجالات اهتمامات، ومهام وميزانيات منفصلة وواضحة التحديد". أما العبر قطاعي، فهي خطة يشارك فيها أكثر من قطاع. للمزيد انظر: NSDS GUIDELINES، الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصائيات (SSDS)، https://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/292

**4** إنبثق عن أجندة السياسات "المواطن أولاً" إقرار لـ 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر القطاعية، شملت كلاً من قطاعات التعليم، والزراعة، والصحة، والعلاقات الدولية، والعدل، والثقافة والتراث، والتشغيل، والطاقة، والحكم المحلي، والإسكان، والمياه العادمة، والمياه، والحماية الاجتماعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، وإدارة المال العام، والإقتصاد الوطني، والسياحة والآثار، والنقل والمواصلات. في حين شملت الخطط عبر القطاعية كلاً من قضايا النوع الاجتماعي، والشباب، والبيئة. وكذلك انبثق عن وثيقة السياسات العامة -2021 2023 التي أعدتها الحكومة الثامنة عشر تحديث للإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والبالغة (25 استراتيجية)، وكل ذلك محتوى الأجندات والوثيقة والخطط كان بالتشاور والتنسيق مع الشركاء من داخل الحكومة وخارجها. للمزيد أنظر:

-ائتلاف أمان، تحديث تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، سلسلة تقارير رقم 176، 2020، ص11.

-مكتب رئيس الوزراء، الخطة الوطنية للتنمية -2021 2023، "السياسات العامة"، الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين الصمود المقاومة والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال، ص22

**5** Dye, Thomas,1978, Understanding Public Policy, 14 Edition, Prentice Hall, U.S, P3-4

يبدأ إعداد السياسة على إثر الاستعداد لمرحلة مقبلة، أو وصول قضية معينة إلى الأجندة النظامية أو المؤسسية نتيجة عدم رضاء عام أو احتجاجات تتطلب حلول حكومية، يفترض أن يليها مرحلة تكوين وصياغة السياسات العامة، وهي تتمثل في جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الاهتمام وتشكيل لجان يتم الاستماع إلى آرائها بالشراكة مع الخبراء والفنيين، بهدف تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة، من خلال أسلوب يغلب عليه الاتجاه العقلاني أو التراكمي، وقد يعتمد على المفاوضة والضغط والإقناع والمساومة وذلك حسب طبيعة النظام السياسي[6].

أما **المنظمات الأهلية الفلسطينية:** هي إطار المؤسسات التي تقع خارج دائرة السلطة (الدولة)، أي المؤسسات غير الحكومية، والمُنشأة رسمياً ومعترف بها من جانب الحكومة، وتعلن في أهدافها أنها تعمل لتحسين الأوضاع التنموية والإنسانية في المجتمع، وهي معلومة لقطاعات عامة من الناس. وتسعى لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين [7]، والتأثير بالحيز العام[8]، وذلك ضمن توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار[9].

**6** بونوة، مرجع سابق، ص56-57

**7** التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013، ص2

**8** الحيز العام أو الفضاء العام: هو حيز في الحياة الاجتماعية حيث يلتقي الأفراد لتحديد ومناقشة الأمور المجتمعية بحريّة والذي يؤدي إلى مناقشة كيفية التأثير على الفعل السياسي. هو المكان الذي يحتضن نقاشات تؤدي بالنهاية إلى صياغة الرأي العام.

**9** يعتبر القرار الإداري، هو أداة السلطة الأساسي في العمل، وبالتالي فإن المشاركة في التأثير في الحيز العام من خلال نشاط مباشر أو غير مباشر يستهدف تعديل أو تغيير تراتبية القيم والمعايير القائمة في السلطات والمؤسسات الرسمية؛ ينصب على المشاركة في اتخاذ القرار من خلال الاشتراك المباشر في صياغته أو التأثير على من بيدهم اتخاذ القرار لتعديله أو إلغائه أو منع صدوره. للمزيد أنظر:

Joerg Forbrig, "Revisiting youth political participation", Council of Europe Publishing, 2005, p26

## أولاً: تأثير ضئيل للمنظمات الأهلية الفلسطينية في التأثير في السياسات العامة:

يتحدد تأثير منظمات المجتمع المدني في السياسات والقدرة على اختراق الحيز العام، بعدة مستويات منها ما يتعلق بالنظام السياسي، أو المجتمع المدني نفسه، أو بالطرفين على حد سواء، ويضاف إلى ذلك في الحالة الفلسطينية، خصوصية السياقات السياسية المعقدة جراء الانقسام.

على **مستوى طبيعة النظام السياسي**، يتحدد بمدى الآفاق الذي يوفرها في هامش الحريات، وتدفق المعلومات، ومجموع التشريعات والقوانين التي تعكس مضامين تلك الآفاق. ففي حالة اتساعها، تزداد فرص تأثير المؤسسات في صنع السياسات وتنفيذها وقد ترتقي إلى دور الشريك في القرار، تكون هذه العلاقة تعاونية تستند على الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار. أما في حالة التقييد يتضاءل دور المنظمات ويقتصر على الأدوار الخدمية والرعاية. وهذا السيناريو على النقيض يفتقد إلى الشراكة ويشوب العلاقة الصراع وأي مكسب يحققه أي طرف يكون على حساب الآخر.

أما **على مستوى المؤسسات**، فهي ترتبط بقدرات المؤسسة الإدارية (من هياكل متماسكة، وتخطيط استراتيجي، ورصيد من القوة والتأثير والتراكم الثقافي الذي أحدثته وهو ما له دور رئيسي بإقناع القطاعات الجماهيرية حول تحقيق عملية التغيير الاجتماعي أو توسيع مساحة الديمقراطية والحرية أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، أو من خلال النجاحات في إقامة التحالفات والشبكات)، والعلاقة مع الأطراف الفاعلة في رسم السياسات- غالبًا ما تؤثر مستويات الاتصال على العلاقات، مما يساعد في بناء الثقة أو تقويضها- ومدى اتساقها بالمكونات الشعبية والقاعدية[10].

أما **المستوى الأخير، وهو السياقات السياسية المعقدة**، يتمثل في عدم القدرة على تجاوز العقبات الداخلية، فيما يتعلق بأزمات النظام السياسي الفلسطيني، والإخفاق في إعادة بلورة الرؤية الوطنية الفلسطينية بشكل كامل. والفجوة الواسعة بين المكونات الفلسطينية حتى غير الفصائلية في

10 بونوة، مرجع سابق، ص89

قطاع غزة، والحكومة الفلسطينية بالضفة الغربية، والتي مُلقى على عاتقها مسؤوليات وتراكمات مختلفة أثقلتها سنوات الانقسام وعدم قدرتها على تجاوز إدارة حركة حماس لغزة وما ترتب على ذلك من مشكلات أنهكت كاهل المواطنين، من البطالة والفقر بين صفوف الشباب والعمال، والفوضى والفساد وانهيار الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، ومن انتشار الفساد والمحسوبية والتلوث البيئي ونقص المياه الصالحة للشرب وتدمير البنية التحتية وأزمة الكهرباء [11].

في ظل تلك المستويات، من النزاع على الحيز العام، بين السلطة والمجتمع المدني الذي يمكن أن تستخدم فيه السلطة أدواتها السياسية والإدارية والأمنية بما أنها تحتكر استخدام القوة، وتستخدم منظمات المجتمع المدني أدواتها المبنية على وسائل الإعلام والحشد والضغط والتأثير والرسالة والعريضة والمفاوضات والبيان وغيرها، والتي من خلالها تحقق تعديلاً في التوازنات في حال هيمنت رؤيتها الثقافية على الرأي العام وأصبحت روايتها هي الأكثر مصداقية والتي تلتف حولها الجماهير بقطاعاتها الاجتماعية المختلفة؛ يتدرج دور المجتمع المدني في التأثير في صياغة السياسات، والخطط القطاعية وعبر القطاعية [12] .

وقد اتفق غالبية الذين تم مقابلتهم من مدراء مؤسسات وناشطين في المجتمع المدني وباحثين في قطاع غزة مع الرأي القائل بأن المجتمع المدني، يلعب دوراً ضئيلاً في تيسير الإصلاح السياسي، خاصة إذا ما كان قياس الأداء في هذا المجال مبنياً على تغيير السياسات وصياغة الخطط الجديدة أو المشاركة فيها، أو على التحولات في المعايير والسلوك السياسي [13] ، وهذا على معظم تلك المستويات.

---

**11** للمزيد انظر: المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 2020، خنقُ وعزلة 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، https://euromedmonitor.org/ar/gaza?fbclid=IwAR3ftay8w-Li_UTM28wEldH2ivVuwa-nrcpcWTifHi0oNtly50_BcsTg0ag – ائتلاف أمان، استطلاع الرأي للعام2020، حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، ص5

التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، ص47

**12** التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013، ص2

**13** انظر جدول المقابلات (المراجع).

### 1) على مستوى المساهمة في رسم السياسات العامة:

بالرغم من الدعوات الحكومية لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها شريك وفي قطاع غزة تحديداً، وبشكل متزايد إلى سد الثغرات التي خلفتها الأزمات السياسية والتصعيدات العسكرية لسلطات الاحتلال[14]، إلا أنه لا يزال هناك وجود مقاومة لفكرة وجوب استشارتهم في الأمور السياسية وصياغة الخطط، سواء كان في عهد حكومة الدكتور سلام فياض، أو الدكتور رامي الحمد لله، - وينسحب السياق أيضا على الحكومة الحالية برئاسة الدكتور محمد اشتية، لكن في إطار انفتاح محدود نسبياً تجاه مؤسسات المجتمع المدني.

لا سيما وأن الحكومات كلها جاءت في ظل أكبر تحدى يواجه الفلسطينيين عامة وهو الانقسام الفلسطيني؛ وهو يمثل أيضا التحدي الأبرز الذي يواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية والمجتمع، وأصبح مانعاً أساسياً لعدم ظهور قوة ثالثة في الحياة السياسية الفلسطينية؛ وأثر على كافة مناحِي الحياة الفلسطينية، وتراجع الزخم التنظيمي، وغياب دور المجلس التشريعي كجهة رقابية على أداء الحكومة، وغرق العديد من المنظمات الأهلية في أتون الانقسام والتحزب.

فالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إما تتفكك ببطء، أو تم حلها بعضها بدعوى الانقسام[15] - معظم المنظمات الأهلية واجهت إجراءات تقييدية مشددة، في السنوات الأولى للانقسام من طرفي الانقسام-، وإما تتدبر أمورها بصعوبة، وبعضها بالفعل تأثر بحالة الاستقطاب وأصبح هدفاً لهذا الانقسام وجزءًا منه، وبعضها أصبح طرفاً محايداً وخارج دائرة الانقسام وتفاعلاته.

---

**14** وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، "خارطة طريق" الحكومة لإعمار غزة: إطار سياسي وملكية فلسطينية، 2021، https://wafa.ps/Pages/Details/25448

**15** نص مقتبس من خطة الإصلاح والتنمية، 2008-2010، لوزارة التخطيط الفلسطينية "حكومة د. سلام فياض لديها حكم مسبق على المجتمع المدني انه متقلب كما شهد الدعم المالي للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني تقلباً بسبب الانتماءات السياسية للقائمين على إدارة هذه القطاعات، وقد أصدرت الحكومة برئاسة فياض، بتاريخ 28/8/2007م، عن قرار وزير الداخلية، القاضي بحل (103) من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الأهلية بدعوى ارتكابها مخالفات قانونية، ويقضي القرار بتجميد أرصدة بعضها لدى البنوك الفلسطينية". للمزيد أنظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية، 2008-2010، وزارة التخطيط، ص13. مركز الميزان، مركز الميزان يستنكر قرارات حل (103) من الجمعيات خيرية والهيئات أهلية ويرى فيه مخالفة للقانون، http://www.mezan.org/site_en/index.php/post/646

لكن على الرغم من ذلك، هناك العديد من المؤسسات في ظل محاولات الحيادية والاستقطاب؛ تنبهت لمخاطر حالة الانقسام وتداعياتها، وعملت تدخلات في تلك المساحة الضئيلة، وقامت بالعديد من المبادرات، التي دعت فيها إلى الوحدة الوطنية كضرورة استراتيجية تجسدت في توفير الحد الأدنى من متطلبات تحقيق المصالحة، كإجراء الحوارات واللقاءات بمشاركة القوي السياسية الفلسطينية. وعملت كملتقى حزبي، وحاولت الوصول إلى كل مَن يمكن أن يكون متأثراً بالهمّ العام المطروح، وقد يؤثر في تجاوز عقبات تطبيق بنود المصالحة؛ حيث عقدت العديد من ورش العمل والحوار وتعزيز التفكير الاستراتيجي الشامل، وجمعت فيها الكثير من المثقفين وأكاديميين والمهتمين بالداخل والشتات مع ممثلين عن طرفي الانقسام والفصائل الفلسطينية المختلفة وحاولت المقاربة بينهم.

**على الرغم من أن كل المبادرات لم يكتب لها النجاح، ولم تستطع التأثير في السياسات العامة بشكل ملحوظ، لكنها بشكل أو بأخر وعلى مدى تراكمي، أضلعت في التأثير في اتجاهين، على نحو محدود وفق التالي:**

**الاتجاه الأول،** التأثير بقضايا محلية نجحت في جزء كبير منها، وهي اقترابها من القضايا المعيشية الطارئة التي تخص حياة الناس، كالتعليم والصحة، والمعابر، والمعونات ...الخ[16]. وربما ذلك أصبح أحد الاتجاهات القليلة للتنسيق المؤسّسي واستضافة ممثلين عن السلطة والحكومة في الضفة الغربية، ومسؤولين من قطاع غزة، لمناقشة بعض القضايا المهمة التي تخص قضايا واهتمامات الناس، في ظل تعمق الانقسام، وخمول عملية التفاوض بشأن المصالحة.

**الاتجاه الثاني،** لفت الانتباه إلى المخاطر السياسية العامة، بعد أن لعبت دور ضاغط على طرفي الانقسام، من خلال اللقاءات الدورية، وفتح قنوات حوار مع الحكومة وغيرها من المؤسسات، وانتشار أدوات التواصل الاجتماعي، والحملات الإلكترونية من غزة، الذي أتاح لهذه المؤسسات أن تفتح نافذة تأثير بسيطة من خلال استضافة شخصيات من مختلف القطاعات والاتجاهات

**16** للمزيد حول مبادرات ناجحة للمجتمع المدني انظر: موسى (عطا الله)، اسلام، 2020، جهود المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2020، القاهرة، ص13

لا سيما الحكومية وصناع القرار منها خصوصا في عهد حكومة د. اشتية[17]؛ وهذا يُحسب أنه كان بمثابة حالة اختراق في ظل القطيعة والجمود السابق[18].

خصوصا لمؤسسات قد لا تتصنف بأنها منظمات أهلية تضع خطط فنية إغاثية كمراكز الأبحاث، والتي أضلعت في الآونة الأخيرة في إثارة العديد من القضايا في الشأن السياسي مع صناع القرار الذين كانوا ضيوف تلك اللقاءات وهذا **الشكل الأول**؛ الذي يمكن أن يكون قد ساهم بشكل مباشر في إنعاش خلفية المعنين اتجاه بعض القضايا وأضاءت مناطق معتمة حقيقية لم تكن مطروقة من قبل، أو كانت لافتة بشكل كبير للانتباه.

أما **الشكل الثاني**، هو الإنتاج المعرفي البحثي المتخصص في السياسات العامة لهذه المراكز، أو لمنظمات القطاع الأهلي في اتجاهات التنمية والقطاعات الأخرى، التي تعزز الوعي العام بالمخاطر والحلول والسياسات العامة، وهذا أيضا يدخل في استراتيجية استهدف الرأي العام كضاغط مهم على راسمي السياسات لتلك المجالات، وهو كسب التأييد (المدافعة)، الذي يعتبر أحد أهم أدوار المجتمع المدني - المنظمات التي يشكل كسب التأييد رسالتها الأساسية -، وتتواجد معظم هذه المنظمات في مدينة غزة، وتُعتبر مراكز الأبحاث أو معاهد الدراسات السياسية بقدرٍ ما هي مجموعات دعم ومدافعة[19].

تلك الاتجاهات والأشكال، تنعكس أحياناً وتُلمس في الخطابات الرسمية، لصناع القرار، أو في سياسات وخطط حكومية، كالتي أثارتها مثلا الحكومة في استراتيجيات الانفكاك من الاحتلال. لكن هذا لا يعنى مشاركة مباشرة لمؤسسات المجتمع المدني في غزة في رسم السياسات أو الخطط الحكومية بشكل عام[20].

---

**17** "يمكن القول إن تشكيل الحكومة الثامنة عشرة برئاسة د. محمد اشتية وما أعلنته من هدف يتعلق بتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، أشاع أملاً بإحداث تغيير في سياسات الحكومة الفلسطينية تجاه مؤسسات المجتمع المدني، بالانفتاح والمشاركة معها". للمزيد انظر: التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، ص33

**18** مقابلة مع مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية عمر شعبان، بتاريخ 14/11/2021.

**19** مقابلة مدير المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في قطاع غزة الدكتور عماد أبو رحمة بتاريخ 14/11/2021

**20** أبو رحمة، مرجع سابق

كل ذلك يخالف حقيقة الدور المنوط بمنظمات المجتمع الفلسطيني الذي لعبته سابقاً سواءً قبل الانقسام، أو قبل وصول السلطة، حيث تدرَّجَ دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل مميز في حياة الفلسطينيين، ففي فترة الاحتلال وقبل اتفاقية أسلوا، كانت بمثابة بديل لحالة الغياب الكامل للمؤسسات الرسمية الفلسطينية في مجالات الإغاثة والصحة والتعليم والتشغيل[21]، وارتبطت بالهموم اليومية للناس، وقدمت تلك الخدمات الضرورية لصمود المجتمع المحلي بشكل مُسيّس، فهي لم تتطرق إلى الخدمات الإغاثية الإنسانية، بطابعها السلبي، كالفقر مثلا، بل اعتبرت مسألة الفقر نتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال، وأنها أخذت أبعاداً سياسية حاسمة تتصدى فيه للسبب الجذري وراء المظالم الاجتماعية والاقتصادية، واستثمرتها في التعبئة العامة السياسية، بُغية تحويل مظالم الناس إلى عملٍ جماعي ملموس ضمن أجندة نضال من أجل التحرير الوطني[22].

وقد تميزت تلك التجربة بدرجة عالية من المشاركة الشعبية حيث اعتمدت في تنفيذ نشاطاتها على روح المبادرة الأهلية والمشاركة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، والذي أكسبها احتراماً بين الجماهير؛ واعتبرت ولفترة طويلة قاعدة العمل التنموي في فلسطين [23]، واعتباره تجسيدًا لحيوية الشعب الفلسطيني وقوام الكيانية السياسية التي تشكلت منذ منتصف القرن الماضي مع منظمة التحرير الفلسطينية. وتمكّن المجتمع المدني الفلسطيني من تدعيم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في وجه الاحتلال وسلطاته وممارساته القمعية[24].

**21** اشتيه، بكر، 2016، فوضى الـ NGOs في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين، https://www.palesti-neeconomy.ps/ b7

**22** دعنا، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، https://al-shabaka.org9/

**23** مجلس تنسيق العمل الأهلي، 2016، مقياس المجتمع المدني الفلسطيني، غزة، فلسطين، ص7

**24** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة (فلسطين نموذج)، 2010، https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-10-1-a.pdf

وحتى مع قيام السلطة الوطنية عام 1994، احتلت المنظمات الأهلية مكانة متقدمة في حواراتها مع سلطة حديثة النشوء، والتي استعانت في مراحل بنائها بخبرات منظمات المجتمع المدني، والذي رفدتها أيضا بقيادات ورموز وشخصيات أكاديمية تتمتع بخبرات طويلة في العمل الجمعوي. ويرى البعض وبالرغم أن هذه الفترة شهدت نوع من التماهي، بين الطرفين خصوصاً أن الكثير من الأحزاب الأخرى التي كانت تعمل مع المنظمات الأهلية في إطار الأجندة الوطنية انخرطت بالسلطة وأصبحت جزءًا منها[25]. إذ اعتبرت أن مراحل البناء الأولي للسلطة لا تحتمل معيقاتٍ ومعارضة على الحيز العام، لا سيما وأن تلك المؤسسات بدأت تتلقى تمويلاً خارجياً -مشروط أحياناً- قد يحد من استقلالية القرار السياسي الفلسطيني [26].

إلا أن وجود هذه المؤسسات هو ضرورة في ظل غياب معارضة سياسية، لتقوم بدور رقابي معقول[27] . لا سيما بعد غياب المعارضة الفعالة المتمثلة بالأحزاب السياسية، بعد حظر أنشطة حركة حماس[28].

وهذا بالفعل أتاح الفرصة للمنظمات الأهلية الفلسطينية أن تسد هذا الفراغ، وتقوم بدور رقابي محدود، وتتحول إلى مجالات أخرى ترصد فيها أداء السلطة ومراقبة أعمالها ومحاسبتها، وبشكل خاص خلال مرحلة البناء التي تتطلب الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان وانتهاكاتها وعلى عملية التشريع، والسعي لتطويرها وإقرار قوانين ديمقراطية، عن طريق تشكيل مجموعات ضغط على صانعي القرار في السلطة الفلسطينية. كقانون الجمعيات الأهلية، ونجاح تجربة التيار النسوي في مطالبته بحصة نسبية "كوتا" خاصة بتمثيل النساء في المجلس التشريعي وهو نموذج للقدرة على الوصول إلى صناعة القرار والتأثير في السياسات العامة.

25 مجلس تنسيق العمل الأهلي، مرجع سابق، ص51

26 نحلة، خليل، 2011، فلسطين وطن للبيع، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط1، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، فلسطين، ص216

27 مجلس تنسيق العمل الأهلي، مرجع سابق، ص8

28 حظرت السلطة الفلسطينية أنشطة حركة حماس في قطاع غزة والضفة الغربية، بعد عام 1996 عندما قامت حركة حماس بعمليات تفجيرات داخل الأراضي المحتلة، وهددت حينها اتفاق اسلوا من خلال تلك العمليات، فما كان من السلطة إلا أن قامت بحظر كافة الأنشطة لحركة حماس وقامت بعملية اعتقال واسعة لمنتسبي التنظيم، عرفت حينها باسم "ضربة عام 1996".

## 2) على مستوى الأجندات الحكومية، انخراط وتفاعل محدود

لم تحقق المنظمات الأهلية بشكل عام في قطاع غزة أي دفع مباشر في اتجاه الأجندات الحكومية منذ الانقسام، أو القدرة على استغلال أي فرصة والاستفادة منها باتجاه دفع الأجندة لسياسات ترغب فيها المنظمات.

حتى بالرغم من وعد الحكومة السابعة عشر بأن تشهد الفترة ما بعد عام 2018 تعاون أكبر مع المنظمات الأهلية في قطاع غزة لإدماجها في صياغة السياسات ومشاركتها بشكل فعال في الخطط الوطنية والقطاعية على قاعدة الشراكة[29]. لاسيما وأن الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع يفترض أن تكتسب فيه المنظمات دوراً هاماً في مساندة الحكومة وتكملة نشاطها في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، لا سيما في رسم السياسات والترويج لاحتياجات المواطنين[30].

خصوصاً وأن الحكومة ترى نفسها منفتحة على كل منظمات المجتمع المدني دون تمييز بشقي الوطن، وأن حالة الانفتاح ترافقت مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لذلك عندما تم صياغة الخطط الوطنية تم إشراك منظمات المجتمع المدني، والذين تمثلوا بالفعل من خلال "مجلس تنسيق للمؤسسات الأهلية" وهو الذي كان يتحدث باسمهم وتقدم بورقة مكتوبة تعبر عن رؤيتهم ومشاركتهم تم أخذها بعين الاعتبار، خصوصا أجندة المواطن 2017-2022 [31].

---

**29** لقاء نظمته شبكة المنظمات الأهلية تحدث الدكتور بشير الريس، رئيس وحدة السياسات والإصلاح في مكتب رئيس الوزراء حول أجندة السياسات والخطة الوطنية والخطوات التي اتبعت في وضعها وإمكانية تطويرها، مؤكدا على النهج التشاركي في بناء وتطوير أجندة السياسات على المستوى الوطني والقطاعي. وأن الحكومة تولي أهمية كبيرة لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً أكبر مع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة لمتابعة إدماجها ومشاركتها الفاعلة في الخطط الوطنية والقطاعية على قاعدة الشراكة. للمزيد انظر: شبكة المنظمات الأهلية، خلال ورشة عمل نظمتها الشبكة: منظمات المجتمع المدني تؤكد على تعزيز مشاركتها في وضع الخطط والسياسات الوطنية، https://pngoportal.org

**30** ملك الرشيد، دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة التجربة الكويتية، ص393 (27)

**31** مقابلة مدير عام ومقرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة بديوان رئاسة الوزراء الدكتور محمود عطايا بتاريخ 16/11/2021. مقابلة مع دعاء قريع منسقة المجلس التنسيقي والمدير التنفيذي لشبكة المنظمات الأهلية بالضفة، 17/11/2021، قالت " انه بالفعل تم تقديم رؤية مكتوبة لمؤسسات المجتمع المدني من خلال المجلس والتي تم أخذها بعين الاعتبار أثناء صياغة الأجندة".

وتَعتبر الحكومة أن دعوة المنظمات الأهلية لم يكن من مسؤوليتها حتى لا تتحمل حساسية انتقاء المنظمات الممثلة خصوصاً وأن هناك ما يقارب 2500 منظمة أهلية في الضفة الغربية و قطاع غزة، وأنها كانت ملقاة على عاتق المجلس[32]، الذي اختار منظمات من الضفة، ومنظمات غزة التي كان لها تمثيل في الضفة، ( كشبكة المنظمات الأهلية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الإغاثة الزراعية، ...الخ)، في حين لم تتواصل مع منظمات من غزة بشكل خاص، على اعتبار أن المنظمات التي بالضفة ولها مكاتب بقطاع غزة تمثل ما يكفي من المنظمات المشاركة، بدعوى قدرتها على فهم ورؤية منظمات غزة التي تقع تحت جناحها، أو تمثل جزء من الشراكة مع هذه المنظمات الكبيرة، وبالتالي المجلس لا يعتبر بذلك أن منظمات قطاع غزة غير ممثلة، خصوصاً وأنه بصدد توسيع التمثيل ليتم التواصل مع منظمات بغزة التي ليس لها تمثيل أو مكاتب بالضفة [33].

البعض يرى في هذا الوعد الحكومي إشارة غير مباشر بأنها بالفعل لم تعطِ الالتفات الكافي للمنظمات الأهلية في قطاع غزة[34]، أو حتى آلية المجلس التنسيقي الذي استثنى معظم منظمات غزة، لا سيما وأن معظمها في قطاع غزة ليس لها أي أجسام تمثيلية في الضفة إلا المنظمات الكبيرة، وقد لا تكون على دراية كافية بالمنظمات النشيطة في قطاع غزة، أو احتياجات القطاع الذي تعايشه المنظمات القاعدية هناك والأكثر قدرة على التعبير عنها، بحكم الجغرافيا والأزمات المتراكمة الذي يتعرض له منذ الانقسام الفلسطيني[35]، كما أن هذه المنظمات الكبيرة مثلت المنظمات الصغيرة دون إشعار منها أو حتى مشاورتها في أي إجراءات[36]، في الوقت الذي توجد فيه طرق كثيرة ومختلفة يمكن من خلالها إشراك منظمات قطاع غزة، فوسائل التكنولوجيا والتواصل لا تعدم ذلك[37].

---

32 عطايا مرجع سابق.

33 مقابلة مع دعاء قريع منسقة المجلس التنسيقي والمدير التنفيذي لشبكة المنظمات الأهلية بالضفة، 17/11/2021

34 مقابلة مع الدكتور غسان أبو حطب باحث - جامعة بيرزيت. بتاريخ 21/11/2021.

35 أبو حطب، مرجع سابق

36 معظم المؤسسات التي تم مقابلتها، ليس لها أي دراية أو علم بوجود هذا المجلس التنسيقي الذي يفترض أنه يمثل المنظمات الكبيرة التي في كنفها مؤسسات قاعدية.

37 مقابلة مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة عصام يونس بتاريخ 17/11/2021.

**البعض الآخر يعزوا الوعود بالإشراك بشكل أوسع، سيما من الحكومة أو من المجلس التنسيقي، قد يكون جاء لعدة أسباب أهمها [38] :**

- طبيعة الالتزام الذي فرضته الأزمات في قطاع غزة وضرورات الاستجابة للقضايا الخدمية، وضغوط منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، خصوصاً في سياقات التغيير الدولية، والتوجهات أيضاً إزاء غزة لا سيما بعد الانتكاسات جراء تصعيدات الاحتلال العسكرية، وهو ما فاقم كل مقومات الحياة، و دفع إلى ازدياد الاهتمام الدولي بالأزمة الإنسانية في قطاع غزة وحجم المساعدات التي من المفترض أن تمر بطريقها إلى منظمات المجتمع المدني، والذي قد يزيد من مساحة قنوات اتصال ولو بطابع شكلي مع الممولين الدوليين[39].
- ضغوط محتملة غير مباشرة قد يكون مارسها الاتحاد الأوروبي في إطار كتابة استراتيجية التدخل اتجاه مناطق النزاعات في المنطقة لا سيما فلسطين وخاصة قطاع غزة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بالفعل باستشارة المجتمع المدني في تحديد احتياجات القطاعات في قطاع غزة خلال إعداده للخطة الاستراتيجية، وقد تكون هذه الاحتياجات التي تُعكس على سياسات الحكومة أو تأخذها بعين الاعتبار[40]، بعد الاجتماعات الدورية التي تُعقد بين الجانبين أيضا من أجل استكمال صياغة الاستراتيجية، أو العكس عند مشاورة الحكومات الفلسطينية الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع على مستوى الوطن في صياغاتها للأجندات والوثائق الوطنية

**38** جدول المقابلات، أسفل المراجع.

**39** نص مقتبس من خطة الإصلاح والتنمية، 2008-2010، وزارة التخطيط: "وجود ما يزيد عن 40 جهة مانحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعتبر تدفق المساعدات الإنسانية والتنموية مرتفع جدًا لكنه لا يتسم بالانتظام. ويتم توجيه معظم المساعدات بناء على ترتيبات ثنائية بين بعض الجهات المانحة وبعض المتلقين.... وقد خلق ارتفاع مستوى الدعم القائم على أساس ترتيبات ثنائية لدعم مشاريع معينة سوقًا لمساعدات الدول المانحة والتي تتنافس فيها مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وفي الواقع، فإن هذا السلوك يقوض التنسيق على مستوى القطاعات ويعزز المنهج المعروف بـ "قائمة التسوق" في إعداد خطط الإصلاح والتنمية، حيث تتولى الجهات المستفيدة المحتملة إعداد برامج ومشاريع تعرف سلفًا أنها تتلاءم مع المواقف السياسية للدول المانحة المعنية ومصالحها. وفي أساس الأمر، تتسبب وفرة التمويل المخصص للمشاريع الثنائية في تقويض الحوافز اللازمة لإعداد وتنفيذ ومراقبة خطط واستراتيجيات التنمية التي تعكس الإجماع والأولويات الوطنية. للمزيد أنظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية، 2008-2010، وزارة التخطيط، ص13

**40** شعبان، مرجع سابق

أو الخطط القطاعية والعبر قطاعية [41]. وهذه بمثابة مشاركة غير مباشرة للمنظمات بغزة في رسم السياسات بشكل محدود عن طريق الاتحاد الأوروبي[42]. لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي عمل منذ نهاية عام 2015، مع شركاء التنمية الأوروبيون على تطوير الإستراتيجية الأوروبية المشتركة لأول مرة، وهي تتناغم بشكل وثيق مع جدول أعمال السياسات الوطنية الفلسطينية الجديدة (2017-2022) وبما يتماشى مع الأهداف التنموية المستدامة. واعتبر الاتحاد أن هذه الإستراتيجية مملوكة محلياً وهي نتاج لاجتماعات ونقاشات مكثفة وكثيرة ما بين شركاء التنمية الأوروبيين والوزارات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع رجال الأعمال ومجموعة الأمم المتحدة وكثير من الأطراف الرئيسية الأخرى[43].

- الحاجة إلى إرساء الاستقرار السياسي والتعاون إزاء ما بعد اعتداءات الاحتلال، لا سيما في ظل الحديث عن مجالات الإصلاح، حيث جرى في الآونة الأخيرة ما قد يمكن ربطه بجزئية التعاون المحدود في بلورة الاحتياجات نتيجة التدخل المصري الجديد، والدور الذي تلعبه دولة قطر مسبقاً، في مقاربة الأجواء بين الخصوم السياسيين، والأجواء الإيجابية التي كانت تدفع العديد من الجهات إلى الالتفات لقطاع غزة، وقد لُمس ذلك بشكل كبير في فترة الدعوة للانتخابات الأخيرة، حيث وصلت درجة التواصل حينها إلى درجات غير مسبوقة [44].

---

**41** عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع الشركاء المحليين والدوليين اشتملت على لقاءات خاصة مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الشبابية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمانحين. تم خلال هذه اللقاءات استعراض ونقاش مسودة مصفوفة الأولويات السياساتية المحدثة لأجندة السياسات الوطنية. •عملت المؤسسات الحكومية على تحديث الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والبالغة (25 استراتيجية) بالتشاور والتنسيق مع الشركاء من داخل الحكومة وخارجها. للمزيد أنظر: السياسات العامة 2021-2023، ص22

**42** شعبان، مرجع سابق.

**43** معظم مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية وجهت عبر آلية بيغاس، وهي الآلية المالية التي دُشّنت في عام 2008 من أجل دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) والخطط الوطنية الفلسطينية اللاحقة. وهي تساعد السلطة الفلسطينية في دفع رواتب الموظفين المدنيين ومخصصات التقاعد وصرف العلاوة الاجتماعية للعائلات الأكثر فقرًا وضعفًا في المجتمع الفلسطيني. كما تدعم آلية بيغاس البرامج الرئيسية في مجال الإصلاح والتنمية في الوزارات الرئيسية من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية في الإعداد لإقامة الدولة. آلية بيغاس (link is external) تأتي في إطار آلية الجوار الأوروبية خلال الأعوام من 2014 إلى 2020. للمزيد أنظر المرجع: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip

**44** مقابلة مع الدكتور مازن العجلة المتخصص بالشأن الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير بتاريخ 16/11/2021

### 3) على مستوى الخطط القطاعية والعبر قطاعية

ما جاء في سياقات المساهمة في رسم السياسات العامة والأجندات الوطنية، ينسحب أيضا على مساهماتهم في الخطط القطاعية والعبر قطاعية.

وقد أوصى العديد من ممثلي المجتمع المدني والتقارير المنشورة، أن على الحكومة اتخاذ المزيد من الخطوات للانفتاح على المجتمع، وإشراك ممثليه في بلورة القرارات العامة لتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة وقراراتها، خاصة في ظل المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد؛ ومتابعة تنفيذ ما ورد في أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022 من توجهات عامة، ومراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية، على ضوء المستجدات والاحتياجات الأساسية [45].

لكن هذا لا يعنى أنه لم تحدث بعض الاختراقات، لكنها أخذت شكل مجهودات مفككة ومرتجلة أحيانا، أو نتيجة التعامل مع مشكلات قطاعية لها علاقة بغزة تحتاج إلى تخصص أكثر.

بعض الوزارات بالفعل سعت بشكل كبير على إشراك منظمات أهلية من قطاع غزة بشكل كبير[46]، خصوصاً وأن الخطط القطاعية، كانت دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة فيها متروكة للوزارة نفسها تختار وتنتقي المنظمات ذات العلاقة والاختصاص الأقرب لخطتها[47]. وهذا اتضح تقريباً في قطاع غزة مع وزارات محدودة منها على سبيل المثال، وزارة الزراعة والمرأة والثقافة. فبعض التدخلات بشكل عام قد تعود إلى علاقات شخصية وثقة متبادلة تربط من يقود مجهودات رسم الخطة ببعض قيادات المجتمع المدني، أدت بالنهاية لسياقات عمل وتنسيق مرتجلة بين الطرفين[48]. أو طبيعة التخصص كالنوع الاجتماعي وحساسية قضاياه، والثقافة وضرورة الحفاظ على الهوية[49].

---

45 التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، ص43

46 مقابلة تيسير محيسن، عادل عطا الله، شادية الغول، مازن العجلة، يسري درويش، مريم زقوت، ريم فرينة.

47 مقابلة مع مدير عام ومقرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة بديوان رئاسة الوزراء الدكتور محمود عطايا بتاريخ 16/11/2021

48 مقابلة مديرة مؤسسة فلسطينيات وفاء عبد الرحمن بتاريخ 11/11/2021

49 مقابلة يسري درويش، مدير الاتحاد العام للمراكز الثقافية في قطاع غزة، بتاريخ 22/11/2021

ففي **وزارة شؤون المرأة**، تراوحت الآراء حول أن سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة لم تستحدث جسماً موازياً لهذه الوزارة، وقامت بدمج ما يوازيها مع هياكل مؤسسات التنمية الاجتماعية، وهذا أتاح مساحة أكبر لوزارة شؤون المرأة في العلاقة مع المنظمات دون تدخل واسع من الحكومة بغزة[50].

بالإضافة إلى أن هذا الاختراق قد يعود إلى حساسية قضايا النوع الاجتماعي، وبعده نوعاً ما عن الفضاء السياسي، وعلاقة وزيرة شؤون المرأة بالمنظمات النسوية بغزة وهو الوسط الذي خرجت منه[51]، وضغوط المنظمات النسوية والذي تغلبت فيه وحدة النوع على انقسام الجغرافيا التي يتركز على تلبية احتياجات وطموحات النساء والميل إلى التمركز حول قضايا حقوق الإنسان[52].

خصوصاً وأنه سبق فترة إعداد الخطة للوزارة، إنشاء اللجنة الوطنية العليا لتفعيل وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325، والمُشَكْلة بقرار وزاري وتضم في عضويتها المنظمات الأهلية المهتمة بالشؤون النسوية من قطاع غزة[53]، وكان لهذا الجسم التنسيقي حضور فاعل على الأرض، لا سيما في تحديد أولويات عمل المرأة في كافة القطاعات، والذي تقاطع بشكل كبير مع الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، الذي كان إعدادها بالشراكة مع الفريق الوطني، الذي أشادت به وزيرة شؤون المرأة السابقة هيفاء الآغا وقالت: إن الخطة الإستراتيجية والخطة التنفيذية للقرار 1325 اللتان تم إطلاقهما، اعتمدا مبدأ الشراكة مع معظم القطاعات ذات العلاقة ومنها منظمات المجتمع المدني[54].

---

**50** العجلة، مرجع سابق.

**51** زقوت، مرجع سابق

**52** وفاء، مرجع سابق.

**53** وزارة شؤون المرأة، قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن (المرأة-والأمن-والسلام)، https://www.mowa.pna.ps/work-area/44.html

**54** وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016، بحث إعداد الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Fbh8yqa700134252378aFbh8yq

وينسحب التعاون المتكامل في وزارة المرأة أيضا على **وزارة الثقافة** التي شكلت لجنة وطنية أشركت معظم المؤسسات المعنية ومن ضمنها الاتحاد العام للمراكز الثقافية من غزة -على الرغم من عدم ورود اسم الاتحاد بين الشركاء في الخطة[55]-، إلا أنه شهد مشاركة واسعه في معظم مراحل إعداد الخطة، وهذا يعود الى خصوصية الحفاظ على الحالة الثقافية والتراثية التي هي جزء أصيل من بلورة الهوية الفلسطينية، أيضا نأي الاتحاد بنفسه عن التجاذبات السياسية نتيجة الانقسام، وربما بعض العلاقات الشخصية مع راسمي السياسات[56].

أما في حالة **وزارة الزراعة**، لا يمكن أيضا القول إن هناك غيابا كامل لمنظمات المجتمع المدني في غزة، بل كان هناك إشراك في إعداد الخطط بشكل أو بآخر، مباشر أو غير مباشر[57].

بالشكل المباشر، كان هناك إشراك بشكل كامل في إعداد الخطة وتقديم المقترحات .... الخ، وقد يكون هذا عائد إلى وجود موظفين تابعين لحكومة رام الله عاملين في قطاع غزة ولم ينقطعوا عن العمل، وعملوا بشكل واسع مع قطاعي الزراعة والصيد، فالوزارة كانت دائمة الالتقاء بهذه القطاعات دائمي التعرض لانتهاكات الاحتلال، وكون التدخلات التي تقدمها الوزارة خدمية بالدرجة الأولى لها علاقة بالصيد والزراعة ولم تأخذ بعداً سياسيا، كالإعمار مثلا [58].

**55** ورد في خطة وزارة الثقافة أن الفريق الوطني لإعداد الخطة الاستراتيجية، كان بقيادة وزارة الثقافة ومجموعة من الشركاء ذكرت من مؤسسات المجتمع المدني، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة عبد المحسن القطان، ومؤسسة التعاون، والمعهد الوطني للموسيقى، وبلدية رام الله، وبرنامج شبكة الفنون الأدائية. للمزيد أنظر: وزارة الثقافة، استراتيجية قطاع الثقافة والتراث "شراكة وتنمية" 2017-2022، ص4

**56** درويش، مرجع سابق

**57** مقابلة مع مدير فرع الإغاثة الزراعية في قطاع غزة تيسير محيسن بتاريخ 17/11/2021

**58** عادل، مرجع سابق.

أما بشكل غير مباشر، يتمثل من خلال الباحثين أو المكلفين في صياغات الخطط القطاعية، والتي يحضر فيها الباحثين إلى قطاع غزة، ممن هم مكلفين بجمع المعلومات لصياغة الخطة، أو الإشراك عبر وسائل الاتصال الحديثة، ويقوموا بمشاورات مع المنظمات ذات علاقة. لكن على الرغم من ذلك الإشراك، دائماً ما تكون العملية منقوصة. فعلى مستوى الجلسات -على الأغلب- يكون هناك اختصار لسلسلة الجلسات، في جلسة واحدة أحياناً، وهذا لا يتناسب مع رسم خطة لخمس سنوات يفترض أن تأخذ وقتها في النقاشات والمقترحات، بالإضافة إلى افتقاد آليات المتابعة لمخرجات المدخلات والملاحظات التي تم اقتراحها والذي لا يؤخذ إلا ببعضها[59]، ليس على مستوى غزة، بل على مستوى الوطن كله، وهذا يتناقض مع المشاركة الفعالة التي يفترض أنها تكمن في النتائج[60].

## ثانياً: العقبات التي تواجه فعالية مشاركة المنظمات الأهلية في قطاع غزة

يرى البعض أن عجز المجتمع المدني عن الدفع بإصلاح السياسات العامة أو التأثير في الأجندات والخطط بشكل عام، يعكس طبيعية البيئة السياسية التي يعمل داخلها، كما يعكس عيوبه الخاصة أيضا. وربما يتمثل ذلك في:

**الانقسام الفلسطيني:** على الرغم من أن العديد من الآراء قالت إن منظمات المجتمع المدني عملت بمهنية أكثر في ظل الانقسام، وسعت للتأثير في السياسات والأجندات ونجحت آحيانا في التخفيف من بعض آثار التهميش، في إطار القضايا الخدمية والمعيشية (اجتماعية اقتصادية ...الخ)[61]، إلا أنها عملت وفق آليات التكيُّف مع البيئة السياسية الجديدة المُقيدة من الانقسام، وقدرات وإمكانيات محدودة، وتزايد الاحتياجات للسكان، التي تضخمت نتيجة

59 محيسن، مرجع سابق.

60 "المهندس نادر هريمات من دائرة زراعة أريحا والأغوار يقول إنه "تم إرسال العديد من الملاحظات التي يتم الأخذ ببعضها فقط "، للمزيد أنظر: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020، سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، ص61

61 العجلة، مرجع سابق، أبو حطب مرجع سابق، مقابلة مديرة جمعية الثقافة والفكر الحر (مريم زقوت) بتاريخ 21/11/2021

متطلبات الحياة وازدياد السكان، وتراجع الأنشطة الاقتصادية خصوصا في قطاع غزة؛ لذلك تبقى كل الجهود هامشية، وبعيدة كل البعد عن مجرد لمس الأسباب الجذرية لتلك القضايا؛ التي لها علاقة بالحالة السياسية. لا سيما وأن معظم ضغوط المنظمات بهذا الاتجاه لم تكن مؤثرة لأن الأحزاب لا تتفاعل مع هذه الضغوط في غزة[62].

**غياب حالة الشفافية:** ما مِن شك أن عناصر أساسية مفقودة، فيما يتعلق بمبررات الحكومة من عدم الاستجابة أو الالتفات لقطاع غزة، في ظل الاتجاه الذي يُحمل حركة حماس مسؤولية إدارة القطاع وما يترتب على ذلك، وهو ربما محدودية الشفافية التي تبديها حركة حماس اتجاه إدارتها لقطاع غزة[63]؛ خصوصاً في ظل المؤشرات السلبية على إشاعة العمل فيها بصورة شفافة وحيادية وفعالية الهيئات والمؤسسات الرقابية العامة ومكافحة الفساد في قطاع غزة والذي أظهر عدم وجود قوانين أو لوائح خاصة تتضمن تعليمات وإرشادات بخصوص تضارب المصالح، واقتصار ممارسة الرقابة البرلمانية على كتلة التغيير والإصلاح دون مشاركة من أعضاء الكتل البرلمانية الأخرى نتيجة لحالة الانقسام السياسي السائدة، وعدم قيام المجلس التشريعي (كتلة التغيير والإصلاح) بنشر كافة نتائج لجان تقصي الحقائق، وعدم قيامه بعقد استجوابات لمسؤولين في السلطة التنفيذية[64].

**تدنى مستوى التعاون والتشارك بالأفكار والتنسيق وعدم وضوح معايير اختيار المنظمات** التي يفترض أن تكون جزء من المجلس التنسيقي: ما زال مستوى التعاون والتشارك بالأفكار والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني متدنياً بين الضفة وغزة[65]، وبينما تشكوا منظمات المجتمع المدني من عجزها عن التعاون معاً والاشتراك في حل هذه القضايا بشكل جماعي، فهي لا تُظهر إلا رغبة وقدرات ضعيفة على تغيير هذا الحال العام. كما لا يوجد أي حافز حقيقي في الوقت الحاضر ليشجعها على تغيير طريقتها بخصوص هذه المشكلة، خصوصاً أن الانقسام لايزال قائماً.

---

62 يونس، مرجع سابق

63 أبو حطب، مرجع سابق.

64 موسى، أشرف، 2020، واقع وحيادية وفعالية هيئات ومؤسسات الرقابة العامة ومكافحة الفساد في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، سلسلة تقارير رقم 188، ص5

65 مقابلة مع غسان أبو حطب، 21/11/2021

وهذا ربما أحد أهم الأسباب الذي حال بين توسيع تمثيل المجلس التنسيقي أو دوافعه أو حتى وضوح معايير إشراك منظمات أكبر من قطاع غزة ليس لها فروع بالضفة، أو حتى منظمات قاعدية، قد يكون لديها من الكفاءة والقدرات في تنقيح الأجندات السياسية بدقة وأفكار إبداعية أعمق من تلك التي تقدم بها المجلس الحالي، لا سيما وأن المنظمات القاعدية في قطاع غزة تزدحم بالشباب والخريجين والطموحين والمبدعين[66].

**تدنى إمكانيات تطبيق الخطط من وجهة نظر المنظمات الأهلية:** لا سيما وأن معظمها صعبة التنفيذ بسبب انعكاس الترجمة الفعلية للخطط على أرض الواقع في ظل الأزمات الفلسطينية وعدم وضوح الرؤيا الاستراتيجية السياسية تجاه تغول الاحتلال، وتراجع الإسناد الدولي، وهو ما يقلل من أولوية أن تبذل هذه المنظمات جهود كافية لأن تكون جزء من راسمي الخطط، حتى في حال تم دعوتها أيضاً قد لا تبدى هذا الاهتمام أو تجتهد في صياغة المقترحات والمتابعة والتدقيق وتستمر بكل مراحل الإعداد[67].

**إزالة التسيس عن المنظمات:** واختزاله بالصورة الخدمية وارتباطها بسياسة التمويل[68]، وابتعادها عن الاتساق بالأحزاب السياسية[69]، فهذا يجعل صانعي القرار يفضلون عدم حصولهم على مساحة واسعة في مداخلات في القرارات السياسية، في المقابل؛ الاحتفاظ بهم بشكل أوسع في مهام تقديم الخدمات[70]. وهذا يعني استدامة الوضع الراهن بما يحد من مشاركة المجتمع المدني و الشعب الفلسطيني في الحياة السياسية، وهو الشعب الذي كان ينظر إليه ذات يوم أنه الأكثر تسيساً في المنطقة[71].

---

**66** مقابلة مع مجموعة حوارية من كل من (الدكتور غسان أبو حطب باحث جامعة بيرزيت، الدكتور وسام الفقعاوي باحث سياسي ورئيس تحرير بوابة الهدف، يحيى الغلبان مدير عام سابق في وزارة التخطيط الفلسطينية وعضو مجلس إدارة جمعية يلا نحلم)، بتاريخ 21/11/2021.

**67** أبو حطب، مرجع سابق.

**68** يعتبر البعض " إن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بقبولها أولويات المانحين وأجنداتهم من حيث التمويل، تصبح متورطةً في التهرب الغربي المتعمد من السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة في صميم تراجع التنمية الفلسطينية". للمزيد أنظر: عدنان، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة؟، https://al-shabaka.org /

**69** مقابلة مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة عصام يونس بتاريخ 17/11/2021

**70** Report of the UNRISD Geneva 2000 Seminar New York, 31 March 2000, The Role of Civil Society in Policy Formulation and Service Provision, p4

**71** عدنان، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة؟، https://al-shabaka.org

**اتساع الفجوة ما بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المنبثق عنه:** تفتقد معظم منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة الخدمية منها وحتى العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة ... الخ، القواعد الجماهيرية الواسعة لمناصرة جهودها. لا سيما وأن تقديم الخدمات هو أكثر ما يجديه المجتمع المدني الفلسطيني، وربما هذا أصبح الهدف الأساسي، وأحيانا الوحيد، للغالبية العظمى من المنظمات، بالإضافة إلى تراجع جودة الخدمة، وعدم شفافية توزيعها والتي تبقي في نطاق محدود جداً من المستفيدين (أو قد تكون محسوبية)[72]، هذا إذا علمنا أن حصة الفرد في قطاع غزة من المعونات الإغاثية هي الأعلى في العالم، لكنها تختفي[73].

كما أن الخدمات المقدمة لا تُلبي الاحتياجات الأساسية للمتلقين، وهي إحدى نتائج ندرة إجراء منظمات المجتمع المدني لعملية تقدير وتقييم لاحتياجات المجتمعات المستهدفة، لا سيما وأن أصوات المنظمات بالمطالبة بالإصلاح السياسي ضئيل جداً، ولا يصل إلى القواعد الشعبية، حتى أساليب نشر المطالبات بالإصلاح، أصبحت فعاليات ومخرجات للمشاريع الممولة، ولا تأخذ الطابع الشعبي والنزول إلى الشارع بشكل طوعي مبادر دون التفكير بالعواقب.

حتى لو كانت طوعية، لا تأخذها وسائل الإعلام على محمل الجد وتستمر في تغطيتها، معظم أنشطة منظمات المجتمع المدني التي أصبحت تتشابه وتتكرر[74]. وبالتالي طالما أنها عاجزة عن حشد قطاعات كافية من الرأي العام؛ ستبقى الأجسام الرسمية أو المُناط بها تمثيل المجتمع المدني أمام الحكومة، لا تهتم بأخذها بعين الاعتبار في أي مشاركات، وبالتالي ستبقى عاجزة عن إحداث أي تغيير جذري في صياغة أي سياسات.

---

72 أبو حطب، مرجع سابق.

73 فرسخ، ليلي، 2012، الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة وقطاع غزة، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، فلسطين، ص5

74 مجموعة حوارية، مرجع سابق

## ثالثاً: توصيات تفعيل تأثير المنظمات الأهلية في السياسات العامة:

في ظل هذا القدر الكبير من الاضطراب التي تشهده الحالة الفلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية، تبدو أكثر البدائل المرجحة لإحداث نتيجة حقيقية في تأثير المنظمات الأهلية في السياسات العامة، هو تغير غير متوقع في بيئة الانقسام شديد التعقيد باتجاه مصالحة حقيقية، وما دون ذلك سيكون عبارة عن تدخلات وبدائل محدودة التأثير، **لكن من المهم السعي إلى بلورتها، وتوفير توجيهات إرشادية تساعد على تبسيط إجراءات الحوار مع المجتمع في قطاع غزة من غير الفصائل، التي تساعد على تجاوز العقبات التي خلقتها الأزمات الداخلية، على النحو التالي:**

- استثمار عملية مأسسة اختيار المنظمات وأنها لم تعد انتقائية، وأصبحت ممثلة بمجلس تنسيقي من السهل الوصول لممثليه وإقرار معايير تُسهل عملية تمثل كل المنظمات المعنية بالأمر وفقاً لاختصاصها، وبالتالي توسيع حالة المشاركة لتكون ذات فائدة كبيرة، مع تطوير آلية تواصل فعالة مع منظمات قطاع غزة، على قاعدة الاختصاص لكل قطاع من القطاعات ومتابعة عملية إقرار السياسات والخطط بكافة مراحلها.
- خلق مسار اتصال حواري مستمر غير موسمي، يساهم في عمليات تقدير الاحتياجات وتقييمها، والدروس المستفادة من عمليات التدخل الحكومي السابقة بما يتجاوز أطراف الانقسام، والواقع السياسي، وهي عمليات ساهمت في التخفيف عن المواطنين (مثل التحويلات الطبية- والمساعدة في أزمة كورنا، وبعض القضايا المشابهة .... الخ).
- استثمار السلطة التقديرية المتمثلة في العلاقات الشخصية الذي يلعبه بعض الأشخاص في المنظمات الأهلية وعلاقاتهم بصناع القرار، أو العلاقات التي تُبنى من خلال اللقاءات الحوارية التي تنظمها العديد من المنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث والدارسات، فالعلاقة الطيبة التي يتمتع بها بعض الأشخاص بالمنظمات أو ممثليها مع شخصيات عامة لها نفوذ وتأثير قد تكون بوليصة تأمين غاية في الأهمية، وقد تكون أمراً جوهرياً لتحقيق اختراقات في عمليات التواصل مع راسمي السياسات، لا سيما في ظل تعقيدات الانقسام.

- إطفاء الطابع السياسي على المنظمات الأهلية، من خلال صياغة مواقف مؤسسية وتوجيهها اتجاه المسائل الوطنية التي تُثار، ويتفاعل معها المجتمع، ويرغب أن يكون لهم دور واضح في إحداث التغير المطلوب وانخراطهم بكل مكونات اتخاذ القرار ورسم السياسات الفلسطينية، وذلك من خلال فتح قنوات حوار تساعد على استثمار تلك التفاعلات وتتسق بالمؤسسة الحكومية، لتشكل رافعة صمود إزاء المهددات والمخاطر التي يفرضها الاحتلال.
- تعظيم أهمية اعتماد الحكومة الفلسطينية على الخبرات الموجودة في المجتمع المدني في قطاع غزة، مثلما حدث مع المنظمات النسوية، التي اعتمدت عليها وزارة شؤون المرأة في رسم خططها والتي ينمُ عن أهميتها. وألا يتم اقتصارها على منظمات كبيرة بعينها، لا سيما وأن بعض الخبرات أو العاملين في المنظمات القاعدية لديهم من الخبرة أكثر أهمية وتخصص من تلك الكبيرة، وأقدر تعبيراً عن بعض القضايا أو الأزمات السياسية التي تحدث داخل الشارع الفلسطيني، ولديها مصداقية أكبر أمام الرأي العام الفلسطيني[75].
- تعزيز دور المنظمات من خلال قنوات الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية والعودة إلى اختراقها، حتى لا يُجادل البعض أو ينظر إلى منظمات المجتمع المدني بأنها ليست تمثيلية وبالتالي لا يحق لهم للحصول على مدخلات في قرارات السياسة[76]؛ المطلوب تجاوز مظاهر الانكفاء والحيادية، التي أصبحت مرادفاً للحياد السياسي والفردية في الأداء، وعدم التكيّف مع الانقسام[77]. المجتمع المدني الفلسطيني لا يستطيع ممارسة دور سياسي

75 زقوت، مرجع سابق

76 Report of the UNRISD Geneva 2000 Seminar New York, 31 March 2000, The Role of Civil Society in Policy Formulation and Service Provision, p4

77 وفاء عبد الرحمن، 2017، مقابلة مع قناة الجزيرة، أي دور للمجتمع المدني بالنظام السياسي الفلسطيني؟، https://www.aljazeera.net-

فاعل بشكل منفرد ومباشر دون الشراكة مع الأحزاب؛ لأن ذلك مسؤولية الأحزاب بالدرجة الأولى، كما أنه لا يستطيع تعويض ضعف الأحزاب وتراجعها عن دورها[78]. لا سيما وأن علاقات التنظيمات الفلسطينية، رغم كل ما يحاط بهم من سلبيات، بُنيت رويداً رويداً على شبكة من الفروع المحلية، ورُبطتا بجميع أنواع الهياكل والمنظمات الشعبية والجمعيات المحلية بطريقة جعلتهما جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني. العديد من المنظمات والاتحادات الطلابية وغيرها والنقابات، لا تزال تسيطر عليها الفصائل[79].

- تحسين بيئة تدفق المعلومات من خلال المنظمات الأهلية بالضفة وتوفير أكبر قدر منها، ويحتاج العمل على حل أي مشكلة إلى معلومات كافية عن حجم المشكلة وأسبابها، للعمل على وضع الخطط الملائمة لحلها. وبالتالي، فإن عدم توافر المعلومات عن المشكلة يجعل من حلها أمراً مستحيلا، ويبقى وجودها في حد ذاته محل جدل، حيث تدعي الجهات الرسمية عادة بعدم وجود المشكلة، بل تعمل في بعض الأحيان على إخفائها. وهذا ما واجهه الباحث في إعداد هذه الورقة السياسية، ندرة المعلومات عن مشاركة المنظمات الأهلية من قطاع غزة في إعداد أي من الأجندات أو الخطط القطاعية والعبر قطاعية. وأغلب المعلومات التي تم الحصول عليها كان من خلال المقابلات.

78 هاني المصري، مقابلة مع قناة الجزيرة، أي دور للمجتمع المدني بالنظام السياسي الفلسطيني؟، https://www.aljazeera.net-

79 ناثان ج. براون، لا أفق في فلسطين غير مستقرّة دوماً، 2013، كارنيغي، https://carnegie-mec.org/2013/06/27/ar-pub-52266

## رابعاً: المراجع:


- ائتلاف أمان، استطلاع الرأي للعام2020، حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين.
- ائتلاف أمان، تحديث تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، سلسلة تقارير رقم 176، 2020.
- التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019.
- التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية، 2010-2008، وزارة التخطيط.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020، سياسات القطاع الزراعي الوطني تقرير تحليل الوضع
- فرسخ، ليلي، 2012، الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة وقطاع غزة، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، فلسطين.
- مجلس تنسيق العمل الأهلي، 2016، مقياس المجتمع المدني الفلسطيني، غزة، فلسطين.
- معظم المؤسسات التي تم مقابلتها، ليس لها أي دراية أو علم بوجود هذا المجلس التنسيقي الذي يفترض أنه يمثل المنظمات الكبيرة التي في كنفها مؤسسات قاعدية.
- مكتب رئيس الوزراء، الخطة الوطنية للتنمية -2021 2023، "السياسات العامة"، الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين الصمود المقاومة والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال.
- ملك الرشيد، دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة التجربة الكويتية.
- موسى (عطا الله)، اسلام، 2020، جهود المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2020، القاهرة.
- موسى، أشرف، 2020، واقع وحيادية وفعالية هيئات ومؤسسات الرقابة العامة ومكافحة الفساد في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، سلسلة تقارير رقم 188.
- نحلة، خليل، 2011، فلسطين وطن للبيع، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط1، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، فلسطين.
- وزارة الثقافة، استراتيجية قطاع الثقافة والتراث "شراكة وتنمية" 2022-2017.
- NSDS GUIDELINES، الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصائيات، https://nsds-guidelines.paris21.org/ar/node/292
- اشتيه، بكر، 2016، فوضى الـ NGOs في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين، https:// www.palestineeconomy.ps/ b7
- دعنا، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، https://al-shabaka.org9

- شبكة المنظمات الأهلية، خلال ورشة عمل نظمتها الشبكة: منظمات المجتمع المدني تؤكد على تعزيز مشاركتها في وضع الخطط والسياسات الوطنية، https://pngopo-rtal.org
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة (فلسطين نموذج)، 2010، https:// archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-10-1-a.pdf
- المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان، 2020، خنقُ وعزلة 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، https://euromedmonitor.org/ar/gaza?fbclid=I-wAR3ftay8wLi_UTM28wElddH2ivVuwa-nrcpcWTifHi0oNtly50_BcsTg0ag
- مركز الميزان، مركز الميزان يستنكر قرارات حل (103) من الجمعيات خيرية والهيئات أهلية ويرى فيه مخالفة للقانون، http://www.mezan.org/site_en/index.php/post/646
- الموقع الرسمي للاتحاد الأوربي، https://eeas.europa.eu/delegations/pales-tine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip
- ناثان ج. براون، لا أفق في فلسطين غير مستقرّة دوماً، 2013، كارنيغي، https://carne-gie-mec.org/2013/06/27/ar-pub-52266
- وزارة شؤون المرأة، قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن (المرأة-والأمن-والسلام)، https://www.mowa.pna.ps/work-area/44.html
- وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016، بحث إعداد الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Fbh8yqa-700134252378aFbh8yq
- وفاء عبد الرحمن، 2017، مقابلة مع قناة الجزيرة، أي دور للمجتمع المدني بالنظام السياسي الفلسطيني؟، https://www.aljazeera.net-
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، "خارطة طريق" الحكومة لإعمار غزة: إطار سياسي وملكية فلسطينية، 2021، https://wafa.ps/Pages/Details/25448


## المراجع الانجليزية:


- Dye, Thomas,1978, Understanding Public Policy, 14 Edition, Prentice Hall, U.S
- Report of the UNRISD Geneva 2000 Seminar New York, 31 March 2000, The Role of Civil Society in Policy Formulation and Service Provision.
- Joerg Forbrig, "Revisiting youth political participation", Council of Europe Publishing, 2005

## خامساً: الملاحق:

### جدول المقابلات

| اسم الجهة | منصبه الإداري / التخصص | تاريخ المقابلة |
|---|---|---|
| د. محمود عطايا | مدير عام ومقرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة بديوان رئاسة الوزراء | 16/11/2021 |
| عصام يونس | مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان | 17/11/2021 |
| مريم زقوت | مديرة جمعية الثقافة والفكر الحر | 21/11/2021 |
| تيسير محيسن | مدير فرع الإغاثة الزراعية في قطاع غزة | 17/11/2021 |
| د. عماد أبو رحمة | مدير المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في قطاع غزة | 14/11/2021 |
| عمر شعبان | مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية | 14/11/2021 |
| عادل عطا الله | وكيل وزارة الزراعة بقطاع غزة سابقا في حكومة الدكتور رامي الحمد لله. | 14/11/2021 |
| يسري درويش | مدير الاتحاد العام للمراكز الثقافية في قطاع غزة | 22/11/2021 |
| وفاء عبد الرحمن | مديرة مؤسسة فلسطينيات | 11/11/2021 |
| د. غسان أبو حطب | باحث – جامعة بيرزيت | 21/11/2021 |
| د. مازن العجلة | المتخصص بالشأن الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني | 16/11/2021 |
| د. وسام الفقعاوي | باحث سياسي ورئيس تحرير بوابة الهدف | 21/11/2021 |
| المهندس يحيى الغلبان | مدير عام سابق في وزارة التخطيط الفلسطينية وعضو مجلس إدارة جمعية يلا نحلم | 21/11/2021 |
| دعاء قريع | منسقة المجلس التنسيقي والمدير التنفيذي لشبكة المنظمات الأهلية | 17/11/2021 |
| فتحي صباح | جمعية المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية | 13/11/2021 |
| د. عائد ياغي | مدير جمعية الإغاثة الطبية في قطاع غزة | 14/11/2021 |
| وائل بعلوشة | مدير مكتب ائتلاف أمان غزة | 22/11/2021 |
| شادية الغول | مديرة مكتب مفتاح في غزة | 15/11/2021 |
| إياد أبو حجير | مدير المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزعات غزة | 22/11/2021 |
| ماهر عيسى | مدير مركز دراسات المجتمع المدني | 16/11/2021 |

## الأسئلة التي تم توجيهها أثناء المقابلات

- ما هو تعريفكم للسياسات العامة؟
- ما هو الاختلاف حول قدرات تأثير مؤسسات المجتمع المدني في السياسات العامة، قبل وبعد أسلوا وبعد الانقسام؟
- هل نجحت مؤسسات المجتمع المدني في التأثير في قضايا سياسية بالمفهوم الاستراتيجي، أو بالمفهوم الخدماتي؟
- وفي حال نجحت ما هي القضايا التي كان لها فيها التأثير الأكبر؟
- هل تم دعوتكم من قبل الحكومات للمشاركة في صياغة سياسات عامة على المستوي الاستراتيجي، أو صياغة أجندات أو وثائق وطنية، أو خطط قطاعية أو عبر قطاعية؟
- ما هي المعيقات التي تجعل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسات شكلية؟
- كانت الحكومة الفلسطينية في لقاء لها عبر الزوم وعدت في عام 2018 في ورشة عمل نظمتها شبكة المنظمات الأهلية
- وعلى لسان السيد بشير الريس أنها ستشارك مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة بصياغة الخطط القطاعية والعبر قطاعية والأجندات، هل ترجمت هذه الوعود على أرض الواقع؟
- هل تم مراجعة الحكومة حول تلك الوعود؟
- برأيك ما هي الدوافع وراء وعود الحكومة باشراك مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة؟
- هل ليدكم معرفة بأن هناك مجلس تنسيقي للمنظمات الأهلية، يمثل المنظمات الأهلية في قطاع غزة والضفة، عند الحكومة بوضع الخطط وصياغة السياسات؟
- هل تم دعوتكم من المجلس التنسيقي لتقديم مقترحات، للمشاركة في صياغة سياسات عامة؟
- هل تم دعوتكم من قبل أي وزارة للمشاركة في صياغة خطة استراتيجية للوزارة؟
- ما هي العقبات التي تحول دون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، في صياغة الأجندات السياسية، والخطط القطاعية والعبر قطاعية؟
- ما هي الأسباب التي برأيك يمكن أن تجعل صانعي السياسات، في ظل الانقسام مهتمين باشراك المؤسسات الأهلية من قطاع غزة؟
- برأيك ما هي السبل لتوسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة في صياغة السياسات العامة والخطط القطاعية والعبر قطاعية؟

PNGO
شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

08-2847518
pngoportal@gmail.com
info@pngoportal.org
PNGO Portal